«برنت» عند 69.2 دولاراً

النفط يرتفع بعد موافقة أميركية كاملة على لقاح كورونا

ارتفعت أسعار النفط بعدما منحت إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية موافقتها الكاملة على استخدام لقاح فايزربيونتيك المضاد لكوفيد19–، مما عزز آمال المستثمرين بطلب أعلى على الوقود إثر زيادة محتملة لمعدلات التطعيم في الولايات المتحدة.

وارتفعت العقود الآجلة لمزيج برنت الخام 46 سنتا، ما يعادل 0.7 في المائة، إلى 69.21 دولار للبرميل بحلول الساعة 0648 بتوقيت جرينتش، وكسب خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 34 سنتا ما يوازي 0.5 في المائة إلى 65.98 دولار.

وقفز الخامان القياسيان أكثر من خمسة في المائة أمس، بدعم من هبوط الدولار بعدما مُني بأكبر خسارة أسبوعية فيما يزيد عن تسعة أشهر في الأسبوع الماضي.

وأصدرت إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية، التي منحت اللقاح موافقة للاستخدام الطارئ في ديسمبر، موافقتها الكاملة على تطعيم من يبلغون من العمر 16 عاما أو أكثر باللقاح الذي يؤخذ على جرعتين.

كما عزز الأسعار ترجيح استطلاع مبدئي لـ«رويترز» قبل صدور بيانات عن القطاع، هبوط مخزونات الخام والبنزين في الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي بينما يتوقع ان تكون مخزونات نواتج التقطير قد ارتفعت.

وانتعش استهلاك شركات التكرير الهندية من الخام في يوليو لأعلى مستوى في ثلاثة أشهر مع تعافي الطلب على الوقود مما دعم الأسعار.

وقالت وزارة الطاقة الأمريكية إنها ستبيع ما يصل إلى 20 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي المخصص للطوارئ وذلك للتقيد بتشريعات صدرت في الأعوام القليلة الماضية.

وأضافت الوزارة أن العروض يجب أن تصل إليها بحلول 31 أغسط، وأنها ستمنح العقود في موعد لا يتجاوز 13 سبتمبر. وبحسب (رويترز) سيجري تسليم مبيعات النفط في الفترة من أول أكتوبر إلى 15 ديسمبر.

فائض تجارة السعودية يرتفع 131.6 بالمئة في النصف الأول

صعد فائض ميزان تجارة السعودية الخارجية النفطية وغير النفطية (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات)، بنسبة 131.6 بالمئة على أساس سنوي، خلال النصف الأول من 2021.

وبحسب مسح للأناضول، استنادا إلى بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية (حكومية)، بلغ فائض الميزان التجاري 170.7 مليار ريال (45.57 مليار دولار).

كان الفائض سجل 73.7 مليار ريال (19.67 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام السابق.

يأتي ارتفاع الفائض، نتيجة تضرر تجارة المملكة الخارجية خلال الفترة المقابلة من 2020، بفعل انهيار أسعار النفط، وتأثر سلاسل الإمدادات وتراجع الطلب العالمي على الاستهلاك، نتيجة تفشي جائحة كورونا.

وارتفعت قيمة الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية)، بنسبة 43.2 بالمئة، إلى 451.15 مليار ريال (120.46 مليار دولار) خلال الأشهر الستة المنتهية في يونيو الماضي.

وكانت صادرات الفترة المماثلة من 2020 بلغت 314.9 مليار ريال (84.08 مليار دولار).

وصعدت قيمة الصادرات «النفطية» للسعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، خلال الفترة المذكورة بنسبة 44.8 بالمئة، إلى 325.47 مليار ريال (86.9 مليار دولار)، من 224.72 مليار ريال (60 مليار دولار) بالفترة المقارنة من 2020.

وتضررت أسعار النفط بشكل كبير خلال العام الماضي نتيجة لتداعيات تفشي كورونا على الطلب العالمي على الخام، الذي يُعد مصدر الدخل الرئيس للسعودية، إلا أنها تعافت بعد ذلك متجاوزة 60 دولارا حاليا، من 15 دولارا في أبريل 2020.

وارتفعت الواردات السعودية خلال النصف الأول بنسبة 16.2 بالمئة إلى 280.44 مليار ريال (74.87 مليار دولار)، مقابل 241.24 مليار ريال (64.41 مليار دولار) بالفترة المقارنة من 2020.

ألمانيا تسجل ثاني أعلى عجز في الميزانية منذ عام 1990

غم نمو الاقتصاد الألماني بشكل طفيف في الربع الثاني من عام 2021 عما كان معلنا من قبل، تم الكشف عن وصول عجز الميزانية في ألمانيا في أعقاب جائحة كورونا إلى ثاني أعلى مستوى له منذ إعادة توحيد شطري البلاد.

وأعلن مكتب الإحصاء الاتحادي أمس أن إنفاق الدولة الألمانية خلال جائحة كورونا أدى إلى عجز كبير في الميزانية العامة خلال النصف الأول من عام 2021 وخلال تلك الفترة أنفقت الحكومة الاتحادية والولايات والمحليات وصناديق الضمان الاجتماعي ما مجموعه 80.9 مليار يورو أكثر مما تلقته من إيرادات، ما أدى إلى عجز بنسبة 4.7 % في إجمالي الناتج الاقتصادي.

وبلغ العجز خلال النصف الأول من عام 2020 – وهو العجز الأول منذ عام 2011 – 47.8 مليار يورو، وهو مبلغ صغير نسبيا مقارنة بمعظم البلدان، لكنه يعتبر عجزا ضخما في ألمانيا، التي يترسخ فيها مفهوم التوازن بين الإيرادات والإنفاقات، بحسب «الألمانية».

وعقب الجائحة في مارس 2020، اضطرت الدولة إلى دعم الاقتصاد بمليارات اليورو، ما ترتب عليه المزيد من الديون في الموازنة.

وفي المقابل، نما الاقتصاد الألماني في الربع الثاني من عام 2021 بشكل أقوى إلى حد ما مما كان معلنا من قبل.

وأعلن مكتب الإحصاء الاتحادي في مقره بمدينة فيسبادن غربي ألمانيا أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ارتفع خلال الربع الثاني من هذا العام بنسبة 1.6 % مقارنة بالربع السابق. وكان المكتب توقع في تقديرات أولية معدل نمو 1.5 %.

وكانت زيادة رغبة المستهلكين في الإنفاق عقب انتهاء الإغلاق، إلى جانب الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، من العوامل الرئيسية التي عززت الاقتصاد، بحسب بيانات المكتب.

الدولار قرب أقل مستوى في 5 أيام و«بيتكوين» تتراجع

قبع الدولار الأمريكي قرب أقل مستوى في خمسة أيام الذي تراجع إليه في الجلسة السابقة، فيما يبدو أن الأسواق أقل قلقا حيال انتشار السلالة دلتا، بينما ارتفع الدولار النيوزيلندي بعد تعليقات تميل إلى التشديد النقدي من البنك المركزي.

وارتفع الإقبال على المخاطرة في الأسواق العالمية بعدما منحت إدارة الأغذية والعقاقير الأمريكية موافقتها الكاملة على استخدام لقاح الوقاية من كوفيد– 19 الذي طورته فايزر وبيونتيك في خطوة قد تسرع وتيرة التطعيمات في الولايات المتحدة.

وفي الساعة 0730 بتوقيت جرينتش، استقر الدولار عند 93.004 مقابل سلة من العملات. وكان قد سجل أمس أقل مستوى في خمسة أيام عند 92.947 في أكبر هبوط يومي منذ مايو أيار.

ومقابل العملة اليابانية، ارتفع الدولار 0.1 في المائة إلى 109.805 ين للدولار. وتراجع اليورو 0.1 في المائة مقابل الدولار إلى 1.1738 دولار.

وتسلط السوق الاهتمام حاليا على مؤتمر جاكسون هول يوم الجمعة، حيث يتوقع بعض المستثمرين أن يعطي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول خلاله تلميحات عن جدول زمني محتمل لتقليص التحفيز النقدي.

وارتفع الدولار الأسترالي، الذي يعتبر مؤشرا للإقبال على المخاطرة، 0.3 في المائة إلى 0.72305 دولار أمريكي.

وسجل الدولار النيوزيلندي أعلى مستوى في ستة أيام عند 0.69375 دولار أمريكي مرتفعا 0.7 في المائة بعدما صرح كريستيان هوكسبي مساعد محافظ بنك الاحتياطي النيوزيلندي بأن واضعي السياسات درسوا بجدية رفع سعر الفائدة 50 نقطة أساس في الأسبوع الماضي.

وتراجعت بيتكوين، التي ارتفعت فوق 50 ألف دولار للمرة الأولى منذ مايو ، عن هذا المستوى المهم. وبحلول الساعة 0739 بتوقيت جرينتش، ارتفعت بتكوين 0.5 في المائة خلال الجلسة إلى نحو 49800 دولار.

المغرب: تراجع إيرادات السياحة 58 بالمئة في 6 أشهر

أعلن المغرب، تراجع إيرادات قطاع السياحة بنسبة 58.1 بالمئة في النصف الأول من العام الحالي، مقارنة مع الفترة المقابلة من العام 2020.

جاء ذلك في مذكرة لمديرية الدراسات والتوقعات المالية (حكومية)، أوردتها وكالة الأنباء المغربية الرسمية.

وقالت المديرية في مذكرتها إن إيرادات السياحة بلغت 8.8 مليارات دينار (حوالي مليار و35 مليون دولار) في الأشهر الستة الأولى من عام 2021، انخفاضا من حوالي 18 مليار دينار في الفترة المقابلة من عام 2020.

وعلى أساس شهري، سجلت إيرادات السياحة ارتفاعا بنسبة 15.2 بالمئة في يونيو الماضي، مقارنة مع مايو السابق له، مستفيدة من إعادة فتح تدريجي لحدود المملكة اعتبارا من منتصف يونيو.

والسياحة من أكثر القطاعات تضررا في المغرب من جائحة كورونا، ما دفع الحكومة إلى تقديم دعم للمؤسسات المتضررة نتيجة الإغلاق الكلي الذي فرضته السلطات العام الماضي.

فلسطين ترفع الحد الأدنى للأجور 30 بالمئة إلى 582 دولار

قررت الحكومة الفلسطينية، رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 29.6 بالمئة إلى 1880 شيكلا (582 دولارا) من 1450 شيكلا (449 دولارا) حاليا.

وقال بيان صدر عن رئاسة الوزراء الفلسطينية، عقب الاجتماع الأسبوعي للحكومة برام الله، إن القرار «يسري اعتبارا من العام المقبل». ولم يذكر البيان تاريخا محددا لدخول القرار حيز التنفيذ.

وأقرت الحكومة الفلسطينية حدا أدنى للأجور في 2012 عند 1450 شيكلا، ولم يجر تعديله منذ ذلك الحين؛ لكن القرار الحالي غير مطبق بنسبة 100 بالمئة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

ووفق أحدث بيانات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ معدل الأجور في الأراضي الفلسطينية 88 شيكلا (27 دولار يوميا)، ينخفض في قطاع غزة إلى 43 شيكلا (13 دولار)، بينما يرتفع في الضفة الغربية إلى 104 شواكل (32 دولارا).

أميركا: تراجع نمو قطاعي الخدمات والتصنيع إلى أقل مستوى منذ 8 أشهر

أظهر تقرير اقتصادي نشر استمرار تباطؤ وتيرة نمو نشاط قطاعي الخدمات والتصنيع في الولايات المتحدة خلال الشهر الحالي لتصل إلى أقل مستوياتها منذ ثمانية أشهر في ظل نقص المواد الخام وقلة العمالة وعودة أعداد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة إلى الارتفاع.

وسجل المؤشر المجمع لمديري مشتريات قطاعي الخدمات والتصنيع في الولايات المتحدة 55.4 نقطة خلال أغسطس الحالي مقابل 59.9 نقطة خلال يوليو الماضي بحسب القراءة الأولية الصادرة عن مؤسسة آي.إتش.إس ماركيت اليوم.

يذكر أن قراءة المؤشر أكثر من 50 نقطة تشير إلى نمو النشاط الاقتصادي في حين تشير قراءة أقل من 50 نقطة إلى انكماش النشاط. ويتراجع المؤشر باطراد منذ وصوله إلى مستوى قياسي قدره 68.7 نقطة في مايو الماضي.

وأشارت بلومبرج إلى أن تراجع المؤشر خلال الشهر الحالي تبرز مدى تأثير اضطراب إمدادات المواد الخام على قدرة الشركة المتراجعة بالفعل على تلبية طلب عملائها. في الوقت نفسه تواجه شركات الخدمات والتصنيع الأمريكية صعوبة في الحصول على العمالة التي تحتاج إليها.

وبحسب تقرير آي.إتش.إس ماركيت فإن فترة توريد مستلزمات الإنتاج للمصانع وصلت إلى أطول مدة لها منذ 2007.

مصر تستعد لإصدار «الصكوك السيادية» في النصف الأول من 2022

محمد معيط

أعلن وزير المالية المصري محمد معيط أن مصر تستعد لإصدار أول طرح من الصكوك السيادية خلال النصف الأول من عام 2022، بما يسهم فى توفير التمويل اللازم لمشروعات مدرجة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالموازنة العامة للدولة ولفت معيط إلى أن توقيت وحجم ونوع الطرح سيتم تحديده لاحقا. ونقلت صفحة رئاسة مجلس الوزراء المصري على موقع فيسبوك عن الوزير القول في بيان إنه سيتم العمل على إصدار اللائحة التنفيذية للقانون المعني خلال ثلاثة أشهر بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية والأزهر الشريف؛ وذلك لإضفاء الصبغة الشرعية والفنية طبقا للصيغ المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بحسب «الألمانية».

وتهدف الوزارة إلى جذب شريحة جديدة من المستثمرين المصريين والأجانب الراغبين بالاستثمار وفقًا للشريعة الإسلامية بالعملتين المحلية والأجنبية.

وأشار معيط إلى أن المعاملة الضريبية المقررة على سندات الخزانة سوف تسرى أيضا على عوائد الصكوك السيادية وعائد التداول عليها.

الانهيار المالي يدفع لبنان نحو الفوضى

يدفع الانهيار المالي لبنان نحو الفوضى بوتيرة متسارعة، ما يضع قادته أمام الاختيار بين التحرك لمعالجة الأزمة أو مواجهة مزيد من الفوضى وانعدام الأمن.

وبحسب «رويترز»، وصل الانهيار المالي، الذي سبب مصاعب متزايدة للبنانيين على مدى عامين، إلى مرحلة الأزمة هذا الشهر مع نقص الوقود الذي شل حتى الخدمات الأساسية وتشكلت على أثره طوابير طويلة للغاية في محطات الوقود للحصول على القليل من البنزين الذي أصبح الحصول عليه شبه مستحيل. وأطلق التزاحم على محطات الوقود الشرارة لمشاهد فوضوية واشتباكات عملت القوى الأمنية في الدولة المفسلة على احتوائها وعمد الجيش في بعض الأحيان إلى إطلاق نار خلال سعيه للحفاظ على النظام.

وفي وقت تنفد فيه الأدوية الضرورية وتحذر فيه الأمم المتحدة من أزمة مياه، ما زالت هناك مناوشات بشأن الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة.

ودفع الانهيار الناجم عن الفساد المستشري في الدولة منذ عقود وطريقة تمويلها غير المستدامة أكثر من نصف سكان لبنان البالغ عددهم ستة ملايين نسمة إلى براثن الفقر وأفقد العملة المحلية أكثر من 90 في المائة من قيمتها.

وبلغت أزمة الوقود المتفاقمة ذروتها الأسبوع الماضي حين أجبر انقطاع التيار الكهربائي بعض المستشفيات والمخابز والشركات والخدمات الأساسية الأخرى على تقليص العمل أو إغلاق أبوابها. وفي 11 آب (أغسطس) مرت الأزمة بمنعطف خطير عندما أعلن البنك المركزي أنه لم يعد بإمكانه تمويل واردات الوقود بأسعار الصرف المدعومة لأن احتياطياته من الدولار قد استنفدت.

وفي محاولة لتخفيف أزمة الوقود قررت حكومة تصريف الأعمال السبت رفع الأسعار. لكن حتى الأسعار الجديدة لا تزال قليلة للغاية مقارنة بسعر السوق، إذ يسمح اقتراض جديد من البنك المركزي بتعويض الفارق. لكن الاقتصاديين يقولون إن القرار الذي من المقرر أن يستمر حتى نهاية أيلول (سبتمبر) لا يشكل حلا ما يترك مجالا كبيرا للتهريب والتخزين والبيع بالسوق السوداء.

وبات رفع الدعم الكلي أمرا حتميا فيما يبدو مع نفاد الدولار. في غضون ذلك ازدهرت السوق السوداء، حيث يباع البنزين في قوارير بلاستيكية بأسعار مرتفعة للغاية.

وأضحت الحوادث الأمنية، ومنها خطف صهاريج الوقود، حدثا يوميا. وقتل ما لا يقل عن 28 شخصا الأسبوع الماضي في شمال لبنان عندما انفجر خزان خلال التدافع للحصول على البنزين.

وقال مسؤول أمني تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته «هناك الكثير من المجموعات الصغيرة التي صارت تعلم أنها تستطيع أن تصادر أي صهريج على الطريق بالقوة» ويقع ما لا يقل عن ثمانية حوادث في اليوم عند محطات الوقود أو استهداف صهاريج. وقالت مجموعة دعم دولية، تضم فرنسا والولايات المتحدة، الجمعة «التفاقم المتسارع لتلك الأزمة يبرز الضرورة الملحة لتشكيل حكومة قادرة على وضع الأمور في نصابها».